بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثالث

مدخل إلى
الجغرافيا البشرية

الوحدة

11

التنمية الاقتصادية

- كيف تقاس التنمية الاقتصادية؟

أولاً: المقاييس الاقتصادية للتنمية.

ثانياً: الخصائص الاجتماعية للتنمية.

ثالثاً: الخصائص الديموغرافية للتنمية.

- كيف تستطيع الدول أن تصير أكثر تقدماً؟

التنمية الاقتصادية تقتضي الاهتمام بالصحة والصناعة، في الصورة مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون في الرياض واحد المصانع الحديثة في الجبيل.

تقسيم الدول حسب مستوى التنمية

- كل مجتمع من المجتمعات يقع في مستوى معين من التنمية الاقتصادية. ويقوم الجغرافيون بتقسيم سطح الأرض إلى عدد من الأقاليم التي تمتاز بوجود دول على مستويات متماثلة من التنمية الاقتصادية. كما يمكن تقسيم سطح الأرض بصورة معقولة إلى دول غنية متطورة اقتصادياً وأخرى نامية فقيرة. وتواجه الكثير من الدول الفقيرة صعوبات كبيرة في تحقيق مستوى من التنمية الاقتصادية يقارن بمستوى الدول الأغنى.
- وخلال الحرب الباردة في عصر الاتحاد السوفييتي السابق كان مصطلح "العالم الثالث" يشير إلى تلك الدول التي لم تنحاز إلى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي. وكانت عموماً هي الدول الأقل نمواً في العالم. بينما كان مصطلح "العالم الأول" يشير إلى الولايات المتحدة وحلفائها "حلف الناتو مثلاً"، و"العالم الثاني" إلى الاتحاد السوفييتي وحلفائه "حلف وارسو مثلاً".

كما ساد في عقد الثمانينات من القرن العشرين مصطلح "الشمال والجنوب"؛ والمقصود به دول الشمال الغنية إضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا رغم شذوذهما في الموقع، ودول الجنوب الفقيرة وهي دول غير صناعية (شكل:١١-١). وقد دار حوار بين هذه الدول سمي "حوار الشمال والجنوب".

شكل (١١-١) دول الشمال والجنوب

- وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار حلف وارسو في التسعينات من القرن العشرين انتهت الحرب الباردة وأصبحت هذه المصطلحات من شواهد الماضي وحل محلها مصطلحات تصف درجة النمو وليس التابعية السياسية.

- وهي مصطلحات تناسب المرحلة الحالية من العولمة ومنظمة التجارة العالمية وما يريد العالم المتقدم من أوضاع يفرضها بمنطق القوة الاقتصادية والهيمنة العلمية والتحكم بوسائل الإنتاج. فالفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية لا تحكمه التبعية السياسية -كما كانت- أو الرغبة الذاتية أو الوفرة المالية بل يقاس التقدم عبر مؤشرات متعددة هي موضوع الجزء التالي.

كيف تقاس التنمية الاقتصادية؟

- تهتم التنمية الاقتصادية ببنية الاقتصاد في المجتمع، والطرق السائدة لإنتاج السلع، والخدمات والتنمية، كما تشير إلى سمات اجتماعية وسكانية محددة. وبينما تتسم عملية التنمية بالاستمرارية يمكن تقسيم الدول حسب مستواها النسبي في التنمية.
- وتستخدم الآن مصطلحات: متقدمة developed أو أكثر تقدماً more developed ونامية developing أو متخلفة less developed لوصف الدول في مراحل التنمية، واضعين في الأذهان أن الفارق في الحقيقة ليس قطعياً.
- ويمكن تجميع السمات التي تقيس مستوى الدولة في التنمية في مجموعات ثلاث: اقتصادية، واجتماعية، وسكانية، كل منها يمكن دراستها بمزيد من التفصيل.

أولاً: المقاييس الاقتصادية للتنمية

- يمكننا استخدام عدة مؤشرات لقياس العوامل الاقتصادية التي تسهم في مستوى نمو المجتمع. ومن هذه المقاييس متوسط دخل الفرد، وبنية الاقتصاد، وإنتاجية العمال، وإمكانية الحصول على المواد الخام، وتيسر السلع الاستهلاكية.

١ ـ دخل الفرد:

- على وجه العموم كلما تطور اقتصاد الدولة زاد متوسط دخل أفرادها per capita income، فالعامل بالدول المتقدمة يتقاضى من المال أكثر من نظيره في الدول النامية فيستطيع لذلك الحصول على الضرورات اليومية وممارسة الأنشطة في وقت الفراغ. ولأنه من الصعوبة قياس دخل الفرد لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة من الدول يستعاض عن دخل الفرد برقم آخر هو الناتج القومي الإجمالي.

٢ـ الناتج القومي الإجمالي:

- الناتج القومي الإجمالي (GNP) هو قيمة إجمالي مخرجات السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في فترة زمنية معينة. وحتى نتمكن من فهم تأثير الناتج القومي الإجمالي على الناس نقسم ذلك الرقم على سكان الدولة كي نحصل على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الذي يمثل قاعدة منتظمة لمقارنة ناتج الدول ذات الأحجام المختلفة، فالزيادة في دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي معناها أن الدولة تنتج مزيداً من الثروة المادية ومستوى أعلى من المعيشة للمواطنين.
- ولا يعد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مؤشراً كاملاً لمستوى التنمية، فسكان الدول النامية لا يتضورون جوعاً جميعهم، كما أن سكان الدول المتقدمة ليسوا خلواً من المشكلات جميعهم وذلك لأن مقاييس الدخل لا تعدو أن تكون متوسطات قومية.

- وقد يكون دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي خادعاً بالنسبة لبضع دول منتجة للنفط إذ إن دخل الفرد المرتفع نسبياً يأتي من عائدات النفط وانخفاض عدد السكان. ولكن إذا دققنا في المؤشرات الأخرى كالاقتصادية والاجتماعية والسكانية لا يمكن وصف هذه الدول بأنها متقدمة، وهذا يوضح أن التنمية الاقتصادية لا يمكن توثيقها عن طريق مقياس واحد فحسب.

٣ـ البنية الاقتصادية:

- يمكن تقسيم اقتصاد الدولة إلى ثلاثة قطاعات: أول primary وثاني secondary وثالث tertiary. وتمتاز الدول المتقدمة على وجه العموم بنسبة منخفضة من عمال القطاع الأول.
- ففي القطاع الأول يهتم العمال بالاستخراج المباشر للمواد من سطح الأرض من خلال الزراعة أو التعدين، أما القطاع الثاني فيشمل الصناعة، فالمصانع تعالج المواد الخام وتحولها وتجمعها في صورة منتجات نهائية. وصناعات القطاع الثاني قد تعمل بصورة مباشرة مستخدمة المعادن المستخرجة من الأرض أو في المراحل التالية في صناعة السلع من أجل الاستهلاك البشري. والقطاع الثالث يشمل توفير الخدمات للناس نظير ثمن يدفعونه نظيرها. فإذا ارتفعت النسبة المئوية للعمال الزراعيين دل ذلك على أن كثيراً من الفلاحين لا يستطيعون إنتاج إلا ما يسد رمقهم. فالخمسة في المائة من سكان الولايات المتحدة العاملون في مجال الزراعة يستطيعون إنتاج ما يكفيهم وما يكفي لغذاء الخمسة وتسعين في المائة الباقين من سكان الولايات المتحدة مع فائض للبيع خارج البلاد.

- وبعض المحللين في الدول المتقدمة يميزون قطاعاً رابعاً يضم الأعمال ذات التوجهات البحثية والمعلوماتية التي تقوم على ثقافة الحاسوب.

٤ ـ الإنتاجية:

يتمتع العمال في الدول ذات النسبة المرتفعة من أنشطة القطاع الثاني والثالث بقدر من الإنتاجية يفوق نظراءهم في الدول التي تسودها أنشطة القطاع الأول. ففلاحو الكفاف يعملون أساساً لإنتاج قدر من الغذاء يكفي لإعاشتهم، بينما ينتج عمال المصانع في اليوم أكثر مما يستهلكون. وتتفق أجور عمال المصانع والخدمات لشراء سلع وخدمات أخرى، وهي عملية تثير الرغبة في إقامة مزيد من المصانع والخدمات.

٥ ـ المواد الخام:

اقتضت تنمية الاقتصاد الصناعي بصورة تقليدية القرب من المواد الخام. وتمكنت الدول التي سبقت في تنمية صناعاتها أن تحصل على المواد الخام التي تحتاجها من الخارج. وبيعت المواد الخام بأسعار رخيصة لوفرتها وافتقار الدول التي تملكها على القدرة على المساومة. وفي أماكن أخرى لم تتلق تلك الدول أي نوع من التعويض لأنها كانت جزءاً من الإمبراطوريات الاستعمارية. وكثير من الدول المستقلة حديثاً في أفريقيا وآسيا بها مواد خام مهمة تباع للدول المتقدمة بأسعار منخفضة. وهكذا صار وجود المواد الخام ومصادر الطاقة في الدولة أقل دقة كمقياس لتطور الدولة الاقتصادي، ولكنه صار الآن مقياساً لإمكانات التنمية بتلك الدولة.

٦ـ السلع الاستهلاكية:

- ينتج الناس في الدول المتقدمة قدراً من السلع المادية الاستهلاكية **consumer goods** يفوق إنتاج الدول النامية. ومن بين الآلاف من المنتجات التي يشتريها المستهلكون هناك ثلاث سلع مهمة تعكس كمياتها مستوى التنمية الاقتصادية للدولة وهي: عدد السيارات، والهواتف، وأجهزة التليفزيون لكل شخص بالدولة. وتعد السيارة والهاتف والتليفزيون من الأشياء المألوفة بالنسبة لأغلب الناس في الدول النامية، على الرغم من أن تكلفة اقتناء هذه الأشياء قد تتجاوز قدراتهم بكثير.

- ويرغب الكثيرون في الدول النامية في هذه الأشياء باعتبارها رموزاً للتحضر والتنمية لا باعتبارها عناصر جوهرية في القيام بمهام الحياة اليومية. فالسيارة ليست جوهرية للأشخاص الذين يسكنون القرى الصغيرة ويعملون طوال النهار في زراعة الغذاء بالحقول القريبة، والهاتف ليس ضرورياً جداً حين يسكن الأقارب والأصدقاء في القرية نفسها، والتليفزيون ليس جوهرياً عند من ليس لديهم وقت فراغ.

ثانياً: الخصائص الاجتماعية للتنمية

إن إنتاج كمية مرتفعة نسبياً من الثروة يجعل الدول المتقدمة توفر للناس مستويات عالية من التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وتؤدي هذه الخدمات إلى ارتفاع مستوى السكان من الناحية التعليمية والصحية، وإلى توفير حماية نسبية لهم من المصاعب الاقتصادية التي تنبع من البطالة والعجز والتقاعد. فالبنية الاقتصادية ذات الإنتاجية العظيمة تقوم على أكتاف سكان يتمتعون بحظ موفور من التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

١ ـ التعليم:

- على وجه العموم كلما ارتفع مستوى التنمية في الدولة عظم التعليم المتاح كماً ونوعاً على حد سواء. فعدد سنوات الدراسة التي يمضيها الشخص على مقاعد التعليم يمكن عدها مقياساً لكمية التعليم، وبوسعنا أن نفترض أنه كلما طالت فترة الدراسة زاد احتمال التحصيل بالنسبة للطلاب مهما اتسم الأداء المدرسي بالضعف.
- ونستطيع قياس جودة التعليم بطريقتين: إحداهما نسبة المدرسين إلى الطلاب، فكلما قل عدد الطلاب زاد احتمال الحصول على اهتمام فردي. وثانيهما القدرة على القراءة والكتابة. وتحسين التعليم هدف رئيسي لدى الكثير من الدول النامية ولكن التمويل نادر.

٢ـ الصحة:

تعاني الدول النامية من الأحوال الصحية السيئة نسبياً التي تعد مثلها في ذلك مثل التعليم انعكاساً لندرة الموارد المالية.

٣ـ الضمان الاجتماعي:

لا يستتبع الحصول على الرعاية الصحية توفر العاملين المدربين والتسهيلات فحسب بل يتطلب كذلك قدرة الناس على أن يدفعوا ثمن تلك الخدمات. والدول المتقدمة توفر مستوى مرتفعاً نسبياً للحماية المالية للناس غير المنتجين اقتصادياً لأسباب متنوعة، فالمرضى وكبار السن والفقراء والعجزة واليتامى والمحاربون القدماء والأرامل والعاطلون يتلقون المساعدة.

ثالثاً: الخصائص الديموغرافية للتنمية

تمكن المستويات العالية نسبياً للصحة والخدمات الاجتماعية في البلاد المتقدمة الناس من تجاوز فترة الطفولة وتعد سبباً في طول العمر، وفي نفس الوقت تؤثر بنية الاقتصاد تأثيراً قوياً على السمات السكانية للدولة. وتساعد معرفة معدلات وفيات الأطفال ومعدلات المواليد الخام والزيادة الطبيعية مضافاً إلى ذلك التوزيع العمري للسكان في تمييز الدول المتقدمة عن الدول النامية. وسنستعرض كلاً منها بإيجاز:

١ ـ معدل وفيات الأطفال:

الفرق بين عدد الوفيات بين الأطفال تحت سنة واحدة والأطفال المولودين في الدولة في سنة واحدة يعرف بمعدل وفيات الأطفال. وهو عادة مرتفع نسبياً في الدول النامية لأسباب عديدة؛ فالرعاية الطبية والدخل قد لا تكون كافية لتوفير الطعام والدواء من أجل محاربة الأمراض القاتلة مثل الجفاف الذي يسببه الإسهال. كما أن ضعف مستوى التعليم يؤدي إلى تجاهل بعض المحاذير الصحية وعدم الالتزام بالنظافة.

٢ ـ معدل الزيادة الطبيعية:

الفرق بين معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام المعروف بمعدل الزيادة الطبيعية يميل إلى الارتفاع في الدول الأقل نمواً. ويشكل معدل الزيادة الطبيعية المرتفع نسبياً عبئاً على الدولة النامية إذ لابد لها أن توفر الخدمات كالمستشفيات والإسكان والمدارس والوظائف لسكانها الذين يتزايدون بصورة سريعة.

٣ ـ معدل المواليد الخام:

ترجع معدلات الزيادة الطبيعية العالية نسبياً في الدول النامية بصورة رئيسية إلى الفرق في معدل المواليد الخام.ولأسباب متنوعة اقتصادية وشخصية فالمرأة في الدولة المتقدمة يقل احتمال إنجابها للأطفال وهو قرار صار ممكناً وبسهولة بسبب توفر وسائل تحديد النسل.

- وليس هناك علاقة بين معدل الوفيات الخام والتنمية الاقتصادية إذ إن الدولة النامية من المحتمل أن ينخفض معدل وفياتها عن الدولة المتقدمة. وقد أدى انتشار التقنية الطبية إلى خفض معدلات الوفيات بين البالغين في الدول النامية، كما أدى المعدل الخام المرتفع للمواليد إلى نسبة مئوية عالية من الشباب الذين تقل احتمالات وفاتهم عمن هم أكبر منهم سناً في الدول المتقدمة.

٤ ـ البنية العمرية:

- يؤدي معدل المواليد المرتفع نسبياً في الدول النامية إلى وجود بنية عمرية تختلف عما يوجد في الدول المتقدمة.

- فالدول النامية تمتاز بوجود نسبة عالية من الأطفال دون سن الخامسة عشرة لا يسمح لهم صغر سنهم بالعمل فلابد لهم ممن يعولهم من بالغين يعملون ومن برامج حكومية تقدم لهم المساعدة، والدول المتقدمة بها نسبة مئوية أعلى من السكان الأكبر سناً ممن تقاعدوا وصاروا هم أيضاً في حاجة إلى المساعدة العامة.

- ولكن النسبة المئوية الشاملة للمعالين (دون الخامسة عشرة وفوق الخامسة والستين) أقل بكثير في الدول المتقدمة.

كيف تستطيع الدول أن تصير أكثر تقدماً؟

- يمكن تقسيم دول العالم إلى دول متقدمة ودول أقل تقدماً، والهوة بين هاتين المجموعتين آخذة في التزايد. ولذلك فكثير من المراقبين يؤكدون أن سطح الأرض يمكن تقسيمه إلى قسمين فحسب الأغنياء والفقراء أو الذين يملكون والذين لا يملكون، وهذا التقسيم له ما يبرره كذلك.
- وإلى جانب ذلك التناقض المتزايد في التنمية بين الدول الغنية والفقيرة يستطيع الجغرافيون أيضاً أن يلاحظوا أن تلك الفجوة ذات بعد مكاني، فأغلب الدول النامية توجد في الجنوب، وهو تقسيم يجعل فجوة التنمية تبدو وكأنها بين الشمال والجنوب، أو بين الذين يملكون والذي لا يملكون.

- وقد بدت إمكانات الدول النامية في تحسين اقتصادياتها مشرقة حتى وقت قريب، واعتبر مستوى تنمية الدولة مرحلة من مراحل العملية، كما صار من الممكن أن تتوقع الدول في المراحل المبكرة أن تتبع خطوات معينة كي تصل إلى مستوى متقدم. وانعكس هذا التفاؤل في عدد من النماذج مثل نموذج التجارة الدولية (نموذج روستو Rostow).

التنمية من خلال نموذج التجارة الدولية

يدعو نموذج التجارة الدولية للتنمية الدول أن تتعرف على ما تمتاز به اقتصادياً ويجعلها فريدة بين الدول؛ أي أن تحدد الموارد المحلية الموجودة بوفرة من حيوانات أو نباتات أو معادن مما تحتاجه دول أخرى وترغب بشرائه. وكذلك أن تحدد السلع التي تستطيع الدولة صناعتها بجودة عالية وتبيعها دولياً بسعر أرخص من غيرها؟ وبناء على هذا النموذج تستطيع الدول أن تحقق نمواً اقتصادياً عن طريق تركيز الموارد الشحيحة في توسعة وتطوير الصناعة المحلية، ثم عن طريق بيع السلع المنتجة في أسواق العالم تحصل الدولة على عائد تستخدمه في تمويل التنمية في القطاعات الأخرى.

ومن المؤيدين لهذا النموذج روستو W.W. Rostow الذي اقترح في الخمسينات من القرن العشرين نموذجاً للتنمية الاقتصادية تضمن خمس مراحل هي:

١ـ المجتمع التقليدي.
٢ـ شروط ما قبل الانطلاق.
٣ـ الانطلاق.
٤ـ التقدم نحو النضج.
٥ـ زمن الاستهلاك على نطاق واسع.

ويمكننا أن نوضح في إيجاز كلاً من هذه المراحل:

١ـ المجتمع التقليدي: يمتاز المجتمع التقليدي بتركز نسبة مئوية عالية في الزراعة، وارتفاع معدل الإنفاق من الثروة الوطنية على ما يسميه روستو في هذا النموذج الأنشطة غير الإنتاجية كالأنشطة العسكرية والدينية.

٢ـ شروط ما قبل الانطلاق: تنتج الدولة مجموعة منتقاة من الناس الراغبين في محاولة القيام بنشاطات اقتصادية ابتكارية، وتنفيذ التقنيات الزراعية الصناعية، فالاستثمار الوطني يتركز في النقل وغيره من البنى الأساسية اللازمة لزيادة الإنتاجية.

٣ـ الانطلاق: يحدث النمو السريع في عدد محدود من القطاعات كالمنسوجات والسكك الحديدية ومنتجات الألبان. وتمر الدولة بشكل من أشكال الثورة الصناعية حيث تجري سلسلة متلاحقة من التقدم التقني في بضع صناعات.

٤ـ التقدم نحو النضج: تستخدم التقنية الحديثة في مجموعة شديدة التنوع من الصناعات. وتصير الأيدي العاملة أكثر مهارة وتخصصاً، وتنمو الصناعات الأساسية بالإضافة إلى تلك الصناعات التي بدأت منذ فترة الانطلاق.

٥ـ زمن الاستهلاك على نطاق واسع: ينتقل الاقتصاد من إنتاج الصناعة الثقيلة كالصلب والطاقة إلى السلع الاستهلاكية كالسيارات والثلاجات.

العقبات:

خلال العقد الأخير من القرن العشرين تبددت الآمال في أن تتمكن الدول النامية من إنجاز المراحل المتقدمة من نموذج روستو للتنمية حيث تواجه الدول النامية الآن عقبتان رئيسيتان هما: توزيع الموارد وكساد الأسواق.

١ ـ توزيع الموارد:

ليس هناك تجانس في توزيع الموارد بين الدول النامية حيث تنقسم الدول النامية بين الذين يملكون والذين لا يملكون من حيث الموارد المتاحة. ففي الوقت الذي تحركت فيه دول الشرق الأوسط بنجاح إلى المراحل المتقدمة باستخدام عائدات النفط،لم ترتفع أسعار المواد الخام في الدول النامية الأخرى بنفس السرعة التي ارتفعت بها تكلفة المنتجات الصناعية التي تستوردها من الدول المتقدمة. أضف إلى ذلك أن الدول النامية لابد أن تدفع أسعاراً أعلى نظير الطاقة تماماً كما تفعل الدول المتقدمة.

٢ ـ كساد الأسواق:

لا يتسع نطاق السوق العالمي لكثير من المنتجات بالسرعة التي كان يتسع بها في الماضي، والدول المتقدمة ذات نمو سكاني محدود، كما تتسم قدرتها الشرائية وحجم أسواقها بالمحدودية ولذلك فلابد للدول النامية من إيجاد أسواق محلية أو الاتجاه إلى أسواق الدول النامية التي لا يحصل المستهلكون فيها على دخول كافية لسداد ثمن السلع الصناعية.

نموذج الاكتفاء الذاتي

- بسبب الظروف العالمية المتغيرة ترفض بعض الدول النامية نموذج روستو للتنمية وكذا النماذج المماثلة الأخرى التي تؤكد على ضرورة محاكاة الأنماط التنموية الغربية. وبدلاً من ذلك تبنت بعض الدول النامية نموذج الاكتفاء الذاتي (نموذج النمو المتوازن).
- وقد اتبعت أعظم دولتين من حيث الكثافة في العالم وهما الصين والهند أسلوب الاكتفاء الذاتي إلى وقت قريب، فالمصانع في هاتين الدولتين لم تنشأ أصلاً من أجل التصدير، بل تركز على ما تحتاجه البلاد وهي الآلات ومواد البناء. والأغلبية الساحقة من سكان هاتين الدولتين فلاحون يعيشون على الكفاف في قرى صغيرة؟ ويستطيع هؤلاء الحياة طالما ظل الإنتاج الغذائي يفوق الطلب على الغذاء، وتستطيع الصناعة أن تحاول توفير ما يكفي من السماد والمعدات والمأوى لمئات الملايين من الفلاحين الذين يعيشون حياة الكفاف. وهكذا نجد أن الهنود والصينيين قد يظلون فقراء نسبياً ولكن غذاءهم يتسم بالكفاية.

العودة لنموذج التجارة الدولية

- لوحظ أنه منذ التسعينات من القرن العشرين وظهور بوادر الاتجاه العالمي نحو تحرير التجارة العالمية بدأت بعض الدول التي اتخذت من مبدأ الاكتفاء الذاتي حسب نموذج النمو المتوازن مثل الهند والصين تعود تدريجياً إلى نموذج التجارة الدولية للتنمية. فقد ألغت الهند العوائق التي تحد من التجارة الدولية ثم انضمت لمنظمة التجارة العالمية في ١ يناير ١٩٩٥م وتبعتها الصين في ١١ ديسمبر ٢٠٠١م. وهكذا انتصر هذا النموذج كطريق للتنمية للدول التي تستطيع تمويلها.

- وتقف معظم الدول النامية خاصة في أفريقيا متفرجة فهي لا تستطيع تمويل التنمية حسب نموذج التجارة الدولية ولا تستطيع الاكتفاء الذاتي حسب نموذج النمو المتوازن ولذا فهي عالة على المساعدات التي تقدمها الدول وبنوك التنمية العالمية والشركات الدولية. ولا تجد من يقرضها لأنها سبق أن اقترضت وعجزت عن سداد ديونها، وإن حاولت فرض إصلاحات اقتصادية ومنع الفساد المستشري في أجهزتها واجهت قلاقل أو حروب أهلية تأتي على الأخضر واليابس وعلى ما تبقى من حياة بها. ويزيد من مشكلاتها زيادة كبيرة في أعداد السكان وانتشار الأمراض وتدهور الريف وازدياد الهجرة نحو المدن واستشراء الفقر والجريمة وعدم قدرة الحكومة على التحكم بمقادير البلاد.